ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الأخبار الكاذبة والتحقق من المعلومات
أثناء الانتخابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

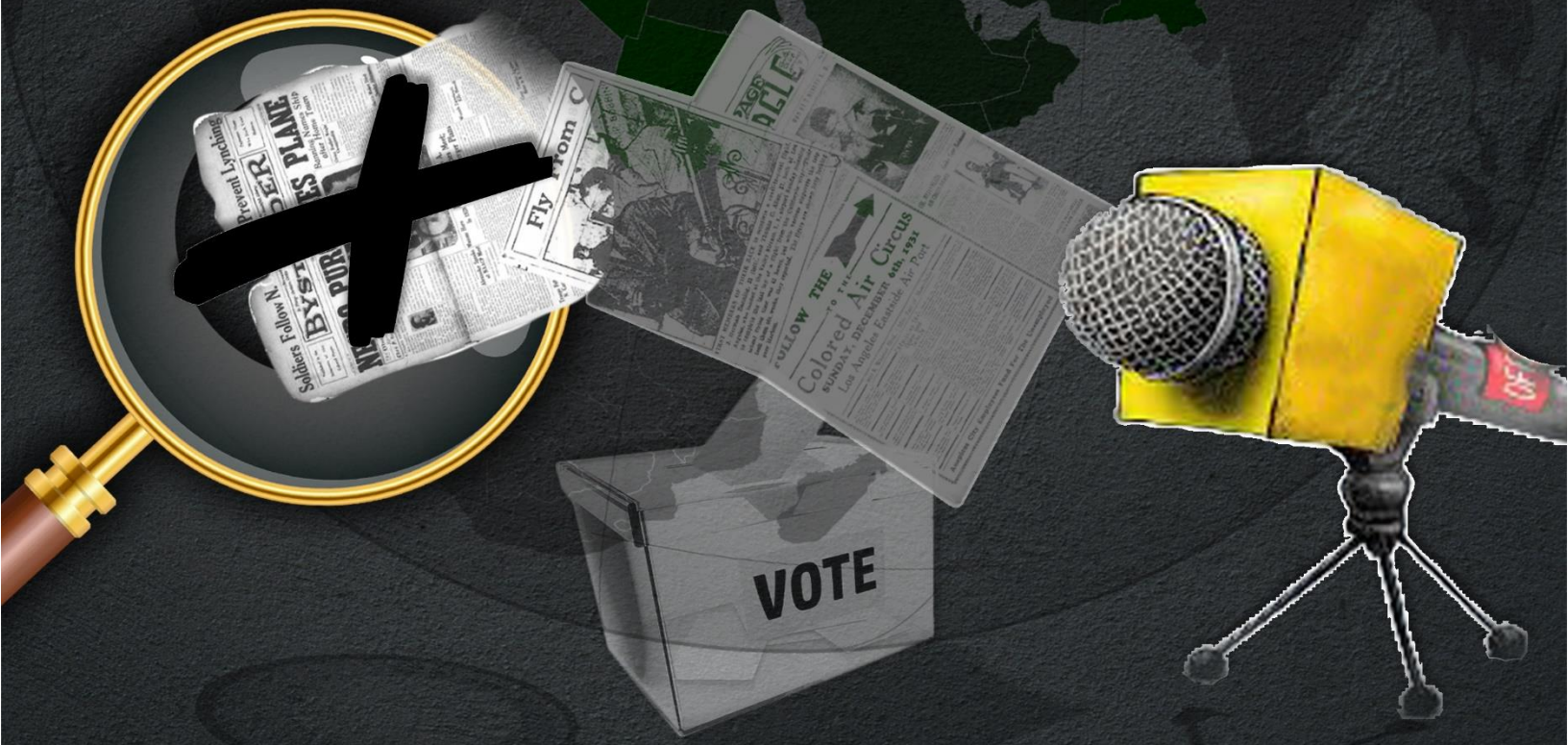

إعداد: أحمد صلاح
مراجعة وتحرير: إسلام فوقي

لا تخلو الممارسات الديمقراطية من الكثير من الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية، خاصة مع احتدام حدة المنافسة بين المرشحين حيث يسعى الخصوم لتدمير بعضهم البعض، واستغلال القضايا الشخصية في الصراع الانتخابي لتشوية السمعة وتضليل الناخبين بهدف تدمير سمعة الخصم وإسقاطه في المعركة الانتخابية، خاصة أن جمهور الناخبين يمكنه إسقاط أي مرشح في حال نجح الخصم في نشر أخبار مضللة عنه أو نجح في تشويه سمعته، خاصة في المرحلة الحرجة في الانتخابات وقبل أيام قليلة أو ساعات من عملية الاقتراع.

والتلاعب بالمعلومات هو مجموعة من التكتيكات التي تتضمن جمع ونشر المعلومات من أجل التأثير أو تعطيل صنع القرار الديمقراطي، والتلاعب بالمعلومات يمكن أن يستغل قنوات المعلومات التقليدية مثل البث التلفزيوني أو المطبوع أو الراديو، فالإضافة لمنصات التواصل الاجتماعي، وذلك عبر جهات فاعلة مختلفة، واستخدام مجموعة متنوعة من التكتيكات لتوزيع أنواع مختلفة من المحتوى، ويتم استخدام هذه التكتيكات من خلال الأحزاب والمرشحين لتشويه سمعة المنافسين، والتلاعب بالخطاب السياسي بطريقة تخدم أجندتهم، كما يمكن استخدام هذه التكتيكات من خلال الحكومات المحلية والحكومات الأجنبية، والجهات التجارية الفاعلة ووسائل الإعلام غير المستقلة.

وحملات التشويه للمرشحين، هي ظاهرة معروفة قبل الانتخابات، وموجودة في كل الدول بما فيها الدول الديمقراطية، حيث تنتشر الأخبار المضروبة التي تهدف للتقليل من قيمة المنافسين، بشكل غير مقبول أخلاقيًا، ويتضمن تعدي على الحريات الشخصية والتدخل في الحياة الخاصة التي دائمًا ما تكون محل الخوض من المنافسين، في ظل ضعف المتنافسين وعدم قدرتهم على المنافسة من خلال الأفكار والبرامج الانتخابية.

وبشكل عام فإن حملات التشويه والتضليل خلال الانتخابات، تظهر في الوقت الذي يكون فيه الصراع الانتخابي على أشده، ويمثل فرص لأشخاص وتيارات سياسية للوصول للحكم، كما أنه يكثر عندما تكون الانتخابات مرحلة فاصلة لبقاء رئيس أو حزب سياسي على سدة الحكم، فيما تقل هذه الممارسات عندما تكون الانتخابات متكافئة أو نتائجها تميل نحو مرشح أو حزب معين، ولذلك يمكن القول فإن الأخبار الكاذبة وحملات التضليل تعكس قوة المعركة الانتخابية ومدى كونها مرحلة مفصلية للدولة التي تجري بها.

كما تنتشر ظاهرة تشويه الخصوم والحملات المضللة في الانتخابات الرئاسية بشكل أكبر من الانتخابات البرلمانية، التي تكون فيها المنافسة على نطاق دوائر صغيرة، ويكون مستوى التشويه والتضليل فيها مقصورًا على أبناء الدائرة، بينما يتكون حملات التضليل مؤثرة على الدولة نفسها في الانتخابات الرئاسية، وتنتشر الأخبار المضللة وحملات تشويه الخصوم على مستوى الدولة وحتى خارجها في إطار محاولات الأطراف المتصارعة والداعمين لهم للتأثير في توجيه المرشحين لتكون النتيجة في صالحهم. تتناول هذه الورقة تأثير الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة على الانتخابات ومن ثم التعدي على الديمقراطية.

وسائل التواصل الاجتماعي ومكافحة التضليل

تعد مواقع التواصل الاجتماعي، أحد وسائل التضليل وتشويه الخصوم خلال الانتخابات، باعتبارها وسيلة متاح أمام الجميع، ويمكن استخدامها بهوية مزيفة، فإن مواقع التواصل أصبحت تملك الخبرة في تحديد المعلومات المضللة ومكافحتها ومنع انتشارها، خاصة بعد اتهام هذه الوسائل بأنها كانا وسيلة للتلاعب وتوجيه الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، ولذلك فإن هذه المنصات أعلنت أنه أصبح لديها خطط للتعامل مع المعلومات الخاطئة[1].

مثلت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، جرس إنذار حول خطورة مواقع التواصل الاجتماعي واستخدامها في التضليل الانتخابي، من خلال نشر المعلومات المضللة عن الاضطهاد والاستهداف العرقي، وتغذية الدول الأجنبية للرأي العام في الدول التي تجري بها الانتخابات بمعلومات مضللة ضد أحد المرشحين ولصالح مرشح آخر، بهدف دعم المرشح الذي يخدم مصالحها، في ظل عدم وضوح خطط منصات التواصل الاجتماعي لمكافحة التضليل وتشويه الخصوم، حيث أن هذه المنصات في حال تدخلها ستكون غير محايدة، ولا تستطيع تدقيق المعلومات المنشورة بشكل فعلي.

وتعتبر عمليات التزييف العميقة المدعومة بالذكاء الاصطناعي على وجه الخصوص مشكلة متنامية على "تيك توك" بشكل أكبر من منصات التواصل الأخرى الشهيرة "فيسبوك – يوتيوب – تويتر"، وبمجرد إزالة مقطع فيديو مضلل من قبل النظام الأساس يمكن أن تنتشر نسخة تم التلاعب بها وإعادة نشرها بسهولة على المنصة، وبعد أن أصبح تطبيق تيك توك في المرتبة الثانية من حيث الشهرة عالميًا، فإن هناك حاجة إلى عمل جاد بشكل استباقي لتحسين سلامة المحتوى، لمواجهة تضليل المعلومات على هذه المنصة والتي يمكن أن تضر بشكل كبير خلال الانتخابات[2].

إن توافر الانترنت وسهولة استخدام منصات التواصل الاجتماعي، جعل هناك بيئة خِصبة لتناول الأخبار الكاذبة والمضللة، وإطلاق الشائعات، لذلك تنتشر المعلومات المضللة خلال الاستحقاقات الانتخابية بهدف توجيه الناخبين والتأثير على الرأي العام لخدمة مصالح الأطراف السياسية المتنافسة، كما يمكن القول إن الأخبار الكاذبة والشائعات المضللة، تحولت خلال السنوات الماضية إلى سلاح تستخدمه الأطراف السياسية المختلفة بهدف تشويه المنافسين ومن ثم تقليص فُرص فوزهم في الانتخابات.

التحقق من المعلومات ومن خطابات السياسيين خلال الانتخابات

تشكل خطابات المرشحين والمعلومات المقدمة منهم للتأثير على الناخبين، إحدى وسائل التضليل الانتخابي، حيث أن المرشحين على دراية بأهمية استخدام المعلومات كقوة فاعلة في الإقناع ودفع المواطنات والمواطنين إلى تعديل وجهات

[1] فهم التلاعب بالمعلومات، المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، https://2u.pw/lgwD6u
[2] هل تكبح الـ "سوشيال ميديا" التضليل الإعلامي في الانتخابات النصفية الأميركية؟، اندبندنت عربية، https://2u.pw/qmHzTw

نظرهم، ومن المعروف سياسيًا أن المرشحين دائمًا يعتمدون على الحديث بشكل عاطفي ومحاولة استمالة الجماهير بمعلومات غير دقيقة، بما يجعل الناخب عرضة للتضليل، وإمكانية اختيار المرشح الخاطئ الذي قد يضر بمصالحه في حال فوزه.

وتقع مهام تدقيق المعلومات وكشف المعلومات الزائفة والمضللة وتقديم المعلومات الصحيحة للناخبين بدون التدخل لتعديل اختياراتهم، على عاتق الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة، خاصة في ظل تنوع وسائل الإعلام ومنصات التوصل والتي يمكن من خلالها تدقيق المعلومات.

في نقاشٍ حول تدقيق المعلومات في الانتخابات النصفية لسنة 2022 بالولايات المتحدة الأميركية، أوصت رئيسة تحرير منصة POLITIFACT الصحفية ومدققة المعلومات أنجي هولان، وهي من الصحفيين الحاصلين على جائزة بوليتزر حول جهودهم في تقصي الحقائق في الانتخابات الرئاسية لعام 2008 في الولايات المتحدة، بأهمية الرجوع إلى مصادر الأخبار الموثوقة والتقليدية منها، كالقنوات الإخبارية التي لديها سجل حافل في الموثوقية، أكثر من الحصول على الأخبار من وسائل التواصل الاجتماعي.

كما أنه من المهم بناء التحالفات بين منصات التحقق وتعزيز قدرات جيل جديد من مدققي المعلومات للمساعدة باكتشاف حملات التضليل الهادفة إلى تغيير آراء الناخبين والسيطرة على العملية الانتخابية.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن أن يستخدمها الصحفيون والمؤسسات البحثية للتحقق من خطابات المرشحين، وتقديم المعلومات الصحيحة للجماهير، على رأسها: تحليل البيانات والأرقام والمصادر الواردة في الخطابات ومقارنتها بالحقائق الرسمية والمعلومات الموثقة، بالإضافة للبحث عن الدلائل داخل المحتوى لكشف المعلومات المتناقضة.

بالإضافة إلى أهمية استخدام أدوات مفتوحة المصدر في البحث عن الصور، وتتبع بيانات الصور ومقاطع الفيديو، وتتبع رحلات الطائرات والسفن لرصد المعلومات حول السفر وتواريخها لتتبع رحلات السياسيين، ويمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للتحقق الفوري من البيانات التي يلقيها المرشحين بالاعتماد على قواعد بيانات مؤسسات عاملة في مجال التحقق، وتم تجربة هذه التقنية على خطاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وأثبتت فاعليتها [3].

كما أنه من المهم في إطار عملية التحقق من خطابات المرشحين وكشف المعلومات المضللة، أن يلتزم الصحفيون بالحياد، وتجنب المقارنة أو التفضيل بين المرشحين، وعدم استخدام أسلوب تهجمي، كإطلاق أحكام حول مدى مصداقية أو كذب المرشح، والاكتفاء بعرض الحقائق فقط.

[3] التحقق من المعلومات ومن خطابات السياسيين خلال الانتخابات، https://cutt.us/Hy0ly

مواجهة ظاهرة تشويه الخصوم خلال الانتخابات بدول الشرق الأوسط

نظرًا لخطورة ظاهرة تشويه الخصوم ونشر الأخبار المضللة أثناء الانتخابات، والتي تؤثر على مسار العملية الانتخابية ونزاهتها، فإن العديد من الانتخابات في دول الشرق الأوسط شهدت حملات تضليل وتشويه للخصوم ونشر للأخبار الكاذبة، وفي الوقت نفسه هناك محاولات من بعض دول الشرق الأوسط لمواجهة الظاهرة من خلال سن تشريعات تواجه هذه الظاهرة وتتصدى لها، ومن بين هذه النماذج:

تشويه المرشحين في تونس

شهدت تونس أكبر عملية تشويه للمرشحين في الانتخابات الرئاسية عام 2019، حيث انطلقت حملات تشويه واضحة من خلال نشر فضائح من المرشحين لبعضهم البعض، ونشر تسريبات وتسجيلات صوتية للمرشحين وإطلاق أخبار زائفة وتبادل الاتهامات بشكل مباشر، وأدت هذه التسريبات وحملات التشويه والتضليل إلى خسارة المرشحين البارزين في الانتخابات الرئاسية وقتها، وفشلت كل الشخصيات البارزة في هذه الانتخابات لأسباب عديدة من بينها حملات التشويه وقتها، ليفوز في النهاية الرئيس التونسي الحالي قيس سعيد، والذي كان خارج التوقعات لكونه ليس من المنظومة السياسية وقتها، ولم يكن مستهدفًا بحملات التشويه.

ومع الانتشار الواسع لحملات التشويه في الانتخابات الرئاسية التونسية، بررها الخصوم السياسيون بأنها ضرورية من أجل أن يعرف التونسيون حقيقة بعض المرشحين للحكم، وكشف الوجه الخفي، بما يعكس غياب المعايير الأخلاقية في المنافسات الانتخابية، وارتضاء كل الأطراف لممارسات التضليل والتشويه.

وبرر التونسيون حملات التشويه بأن تونس دولة ناشئة في الديمقراطية، وما زالت تتعرف على آليات الديمقراطية السليمة، وأنه يمكن القبول بحملات التشويه، وأن القانون الانتخابي ولدّ إحساسًا لدى التونسيين بأن صراع السياسيين لا ينضبط لأي ضوابط قانونية وأخلاقية، وأن كل شيء جائز في الصراع الانتخابي، وهو ما خلق عدم قبول جزء من المرشحين بالشفافية، ودفع نحو وجود مثل هذه الأساليب، واستمر السياسيون في حملات التشويه وقالوا: يمكن للناخب فلترة هذه الحملات والتدقيق فيها، وذلك على الرغم من أن كشف الأخبار الزائفة وتشويه الخصوم ليس في إمكان الناخبين العاديين[4].

من الأمثلة على تشويه الخصوم والحملات المضللة في الانتخابات الرئاسية التونسية، أن المرشح نبيل القروي، وجه اتهامات للمرشح يوسف الشاهد بالخيانة والغدر، في حين لمّح الشاهد، إلى أن هناك لغزاً وراء عدم توقيع الرئيس التونسي السابق القايد السبسي، على التعديلات الانتخابية، واتهم أطرافًا بالتهرب الجبائي واستغلال عمل الجمعيات والعمل الخيري لأغراض سياسية، وتدفق المليارات من الخارج، ونشر النائب بمجلس نواب الشعب الصحبي بن فرج،

[4] تسريبات وحملات تشويه تسبق الانتخابات الرئاسية في تونس، https://2u.pw/HDSfl6

الداعم ليوسف الشاهد، تسجيلاً صوتياً للمرشح نبيل القروي، وهو يخطط لضرب جمعيات المجتمع التي تُعنى بالشفافية ومكافحة الفساد، كجمعيتي "بوصلة" و"أنا يقظ"، وكان التسريب يحتوي على كلام بذئ وغير أخلاقي.

وإذا ما انتقلنا من الانتخابات الرئاسية التونسية عام 2019، إلى الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2022، نجد أن المشهد يتكرر مرة أخرى، إذ اتهمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس أطرافًا بتشويه حملة الانتخابات التشريعية التي جرت مرحلتها الأولى في 17 ديسمبر 2022، وقالت إن مقاطع فيديو وصور تم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لا تتعلق في أغلبها بمرشحين لانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب[5].

وظهر تشويه الانتخابات البرلمانية التونسية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث انتشر فيديوهات ولافتات تحمل شعارات مضحكة وغير واقعية مثل الوعد بتحرير فلسطين وبناء موانئ في مناطق داخلية لا يوجد فيها بحر من الأساس، وضمت الحملات الانتخابية عبارات مبتذلة في الشعارات ومشاهد ساخرة، إذ ظهر أحد المرشحين بلباس الفارس المغوار يعد الناخبين بحياة أفضل، وآخر اعتمد الطبل والمزمار لاستقطاب المارة وشد انتباههم، وتم وصف هذه المشاهد بأنها تستهدف النيل من المشهد الانتخابي والإساءة إليه لحملات المقاطعة التي تبنتها بعض الأطراف السياسية كموقف رسمي[6].

ورغم حملات التشويه الواضحة والتضليل التي شهدتها الانتخابات الرئاسية التونسية عام 2019، والبرلمانية نهاية 2022، فإنه لم يكن هناك تدخل رسمي من أجهزة الدولة أو الهيئة المستقلة للانتخابات لملاحقة المسؤولين عن هذه الحملات، باعتبار أن هذه الحملات جاءت في إطار المنافسة في الانتخابات، كما أن حملات السخرية والتشويه للانتخابات البرلمانية تقف ورائها أطراف سياسية على رأسها حركة النهضة المقاطعة للانتخابات، والتي استخدمت هذه الوسائل لإثبات موقف ضد الرئيس التونسي.

وقائع تضليل وتشويه وإجراءات استباقية في تركيا

بشكل استباقي للانتخابات التركية العامة المقررة في يونيو 2023، أقر البرلمان التركي قانوناً لمكافحة التضليل الإعلامي يفرض على من ينشر "معلومات كاذبة أو مضلّلة" عقوبة تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات. ويستهدف القانون التركي، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي ستصبح ملزمة بموجب أحكامه، الإبلاغ عن مستخدميها الذين ينشرون أخباراً مضلّلة أو كاذبة، وتزويد السلطات ببياناتهم الشخصية[7].

[5] المعارضة تنتقد سياسة الرئيس والهيئة العليا المستقلة للانتخابات تتهم "أطرافا" بتشويه الحملة، https://2u.pw/vZePI8

[6] هل تتعرض الانتخابات التونسية لـ"مؤامرة ساخرة"؟، https://cutt.us/IYSEn

[7] السجن لناشري الأخبار الكاذبة بتركيا.. على مواقع التواصل، العربية، 14 أكتوبر 2022، https://cutt.us/Szhk0

وينص القانون الذي أقره البرلمان التركي على عقوبات مشددة تستهدف مواجهة التضليل الإعلامي، ويعطي السلطات التركية الحق في مواجهة أي ادعاءات يتم الترويج لها على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل لا يروق للسلطات التركية، خاصة في ظل أهمية الانتخابات المقررة في عام 2023 بالنسبة للحزب الحاكم في تركيا.

وتنص المادة 29 من قانون مكافحة التضليل الإعلامي التركي، على وجه الخصوص، على فرض عقوبة السجن لفترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات على كلّ من "ينشر معلومات كاذبة أو مضلّلة، تتعارض مع الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد، أو من شأنها الإضرار بالصحّة العامة، أو تعكير صفو النظام العام، أو نشر الخوف أو الذعر بين الناس."

ويحمل القانون التركي اسم "قانون الصحافة" وتم اقتراحه في مايو 2022، من جانب حزب العدالة والتنمية، وصُدر القانون رغم الاعتراضات عليه بهدف مواجهة الأخبار الكاذبة والتضليل المعلوماتي في الانتخابات، حيث أنه خلال الانتخابات الرئاسية التركية التي جرت عام 2018، تم رصد وقائع تضليل انتخابي كان لها دورًا في التأثير على العملية الانتخابية.

ومن ضمن تلك الوقائع تداول ادعاء في وسائل الإعلام التركية بأن حزب الشعوب الديمقراطي وزع كتيبات انتخابية في مدينة أنطاليا لدعم تحالف الأمة المعارض للرئيس أردوغان، وهو ادعاء يحمل اتهام لهذا التحالف المعارض بأنه مدعوم من حزب الشعوب الكردي، الذي تعتبره الحكومة التركية حزب إرهابي، بما يدفع الناخبين للتصويت ضد التحالف المعارض للرئيس باعتباره متعاون مع حزب متهم بالإرهاب.

ويظهر التدقيق في هذه الادعاءات عدم صحة ما تداوله الإعلام التركي من وقائع عن توزيع حزب الشعوب الديمقراطي لكتيبات انتخابية عن تحالف الأمة المعارض، كما أن شعارات "نحن ندعم تحالف الأمة في العاصمة" كانت مزورة وليست صادرة عن الحزب.

في ذات السياق، تم الترويج إلى أن مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه، التقط صورًا مع شخصيات سياسية مقربين مع المعارض المقيم في الولايات المتحدة فتح الله جولن، والمتهم بالإرهاب، وهو تضليل ضد المرشح لدفع الرأي العام للتصويت ضده، وتبين أن الصور الذي تجمع المرشح محرم إينجه مع شخصيات سبق تصويرها مع فتح الله جولن، مزيفة وليست حقيقة[8]. والصور المزيفة، انتشرت بشكل واسع وزادت من خطابات الكراهية ضد المرشحين المتنافسين، خاصة في ظل ضعف الإجراءات والوسائل التي يمكن اتخاذها للتعامل مع المعلومات المضللة خلال فترة الانتخابات.

[8] أخبار مزيفة ودعاية غير متكافئة وتحذير من تلوث المعلومات من قبل انتخابات 31 مارس، مارس 2019، https://cutt.us/sz19z

المعلومات المضللة في الانتخابات الإيرانية

بسبب التوتر السياسي في إيران، والاحتجاجات المستمرة في الشوارع الإيرانية، كان هناك حراك موسع أثناء الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2021، والتي شهدت منافسة بين الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي، والذي يوصف بأنه مرشح متشدد مدعوم من المرشد الإيراني على خامنئي، والمرشح المعتدل عبد الناصر همتي، وكانت الأصوات والاتجاهات متعارضة لدى الإيرانيين بشأن جدوى هذه الانتخابات وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج تقود لتغيير حقيقي لصالح الشعب، واعتبار غالبية الرأي العام أن نتائج الانتخابات ستكون لصالح النظام القائم في إيران بدون تغيير حقيقي، بما أدى لتداول الشائعات والأنباء الكاذبة والمضللة بشكل كبير.[9]

وفي إيران، تحدد المادة 698 من قانون العقوبات الإسلامي جريمة نشر الأخبار الكاذبة، وعقوبتها هي السجن من ثلاثة أشهر إلى سنة ونصف، و74 جلدة، ونص هذا القانون على أن كل من قام بقصد إيذاء الآخرين أو إزعاج أذهان الجمهور أو السلطات الرسمية باتخاذ إجراء لنشر الأكاذيب بتقديم شكوى أو بلاغ أو خطاب أو أي مستندات مطبوعة أو مكتوبة مع أو بدونه[10].

وعلى المستوى الرسمي في إيران، فإن الشرطة تعمل على مكافحة الأنباء المضللة أثناء الانتخابات، وترى أن نشر أي أخبار وشائعات كاذبة عن الانتخابات والمرشحين جريمة تقوم شرطة المناطق القبلية بجمع وثائق هذه الانتهاكات وعرضها على الجهات المختصة، خاصة مع زيادة انتشار الأخبار الكاذبة حول الانتخابات في هذا الصدد، غير أنه تسارعت سرعة انتشار وإعادة نشر الشائعات والأخبار الكاذبة حول الانتخابات بسبب المناخ السياسي المضطرب في إيران.

وبشكل رسمي، فإن السلطات في إيران، تؤكد أنها تستقبل البلاغات من المرشحين الذين يتم نشر أنباء كاذبة ومعلومات مضللة بشأنهم، وتقوم قوات إنفاذ القانون بالتحقق من هذه الشكوى ومحاسبة المتورطين فيها، وترى السلطات الإيرانية أن أفضل طريقة لمواجهة هذا التضليل هو عدم نشر المستخدمين لمواقع التواصل لأنباء غير مؤكدة ووقف تداولها.[11]

غير أنه في واقع الأمر، تقوم السلطات الإيرانية بتتبع الأخبار المضللة التي تستهدف مرشحي الحكومة فقط، حيث تهتم بشكل كبير بمواجهة أي أخبار كاذبة أو معلومات مضللة تطلقها قوى المعارضة، ليس بهدف منع الأخبار الكاذبة، وإنما ضمن السياسة التي تنتهجها السلطات الإيرانية ضد المعارضة. ففي انتخابات التجديد للمجلس الإسلامي ومجالس المدن والقرى عام 2021، تم القبض على 3 مواطنين بعد بلاغات من مرشحين عن نشر محتوى غير صحيح، وشائعات

[9] بنسبة 62%.. إيران تعلن رسميا فوز رئيسي بانتخابات الرئاسة، https://2u.pw/smDNJl
[10] ما هي عقوبة نشر الأخبار الكاذبة في إيران، https://2u.pw/t7LrlN
[11] شرطة القبائل القبلية: نشر أي أخبار كاذبة وإشاعات عن الانتخابات والمرشحين "جريمة"، https://2u.pw/1EC0XV

ضدهم وضد عائلاتهم ونشر صور شخصية، وتم تحديد هؤلاء الأشخاص بعد تحقيقات الشرطة، حيث تتحرك السلطات الإيرانية بشكل متكرر لمواجهة أي أخبار ترى أنها تُعكّر الرأي العام.[12]

توصيات

يمثل التضليل المعلوماتي في الانتخابات، وتشويه الخصوم، أحد مظاهر التعدي على الديمقراطية وحقوق الناخبين في إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، تكون نتائجها معبرة عن احتياجات الناخبين وتطلعاتهم لمستقبل أفضل، فيما يؤثر التضليل وحملات التشويه على الاختيار الحر للناخبين، ويمكن مواجهة هذه الممارسات السلبية من خلال عدة إجراءات تتمثل فيما يلي:

- تعزيز الشفافية وإتاحة البيانات الحكومية عن مختلف القضايا بما يمنع المرشحين من التلاعب بالبيانات وتضليل الناخبين، وعدم منح الفرصة لإثارة الجدل حول المعلومات المضللة، وإشراك الجمهور في مكافحة المعلومات المضللة ونشر الوعي، وعدم الاكتفاء بالقول "هذه أنباء غير صحيحة" لنفي الشائعات والأخبار المضللة.
- -تفعيل التشريعات التي تمنع تشويه الخصوم والتعدي عليهم من المنافسين لهم، تحت مراقبة من الهيئات التي تدير الانتخابات لمنع التشويه والتضليل، وإلزام المرشحين بميثاق شرف انتخابي.
- رفع وعي الناخبين حول كيفية التعامل مع بيانات المرشحين، والتدقيق في الأخبار المتداولة خلال الانتخابات.
- العمل على محو الأمية الرقمية، لبناء قدرات المواطن على التعامل مع عالم يتسم بالرقمنة، والقدرة على الوصول للمعلومات عبر الإنترنت، بما يجعل الأمية الرقمية تمثل مناخًا جيدًا لممارسة التضليل الإعلامي.
- تفعيل إجراءات ملاحقة الأخبار الزائفة لدى منصات التواصل الاجتماعي، ومتابعة الشكاوى لمنع انتشار الأخبار المضللة.
- تعزيز دور الصحفيين والمؤسسات البحثية لنشر الحقائق حول البيانات والموضوعات الرائجة خلال الانتخابات بدون التدخل لصالح أحد المرشحين.

[12] القبض على مرتكبي بث أخبار كاذبة عن الانتخابات والمرشحين، https://2u.pw/ZeS2E6